أشار خلال افتتاح مؤتمر «الجودة في الرعاية التمريضية» إلى تعزيز القطاع بـ 3 آلاف ممرض جديد

الحربي: لقاءات مع الديوان لتحريك كادر «الممرضين»

كشف الوكيل المساعد للشؤون الفنية في وزارة الصحة د.جمال الحربي عن تعزيز قطاع التمريض بـ 3 آلاف ممرض من دول مختلفة خلال الفترة المقبلة ليصل عددهم إلى 21 ألف ممرض قابلة للزيادة، وذلك بهدف تغطية الحاجة المستقبلية في مشاريع وزارة الصحة المرتقبة، ومن بينها مستشفى جابر الأحمد، مبينا ان عددهم الحالي يقارب 18 ألف ممرض وممرضة.

وأشار إلى ان الوزارة تسعى إلى تطوير وتنمية قطاع التمريض، مشددا على مدى أهمية الجودة في الرعاية التمريضية وأثرها في الرعاية الصحية بشكل عام، قائلا: إننا نعمل على تحقيق المزيد من الإنجازات وتنفيذ برامج الرعاية الصحية ضمن الخطة الإنمائية للدولة.

جاء ذلك خلال حفل افتتاح مؤتمر الجودة في الرعاية التمريضية، والذي أقامته جمعية التمريض الكويتية صباح أمس في فندق موفنبيك.

وبين الحربي ان انعقاد المؤتمر يأتي تماشيا مع خطة عمل الحكومة واستراتيجية وخطط وزارة الصحة، أملا في تحقيق الاستفادة من الكفاءات العلمية المشاركة وتأهليها لتكون الأقدر على العمل وفق متطلبات التنمية في المجال الصحي واحتياجات الأداء الأمثل، مبينا أن هذا ما تسعى إلى تحقيقه حكومة الكويت في جميع مشاريعها وسياساتها التنموية.

وأعلن الحربي عن اجتماعات مقبلة له مع المسؤولين في ديوان الخدمة المدنية لتقديم التعديلات التي طرحها أعضاء جمعية التمريض، والخاصة بتعديلات على كادر الهيئة التمريضية عام 2009.

ووعد الحربي عددا من أعضاء الهيئة التمريضية من فئة غير محددي الجنسية خيرا حينما تناقشوا معه وطالبوه بتعديل رواتبهم أسوة بالوافدين الذين تبدأ رواتبهم بأكثر من 600 دينار بينما رواتبهم تبدأ من 300 دينار.

وأشاد الحربي بدور اللجنة المنظمة للمؤتمر واللجنة العلمية في إعداد هذا المؤتمر، والذي يهدف إلى إبراز أهمية الجودة في الرعاية التمريضية من خلال مشاركة الخبرات المحلية والإقليمية والعالمية، والذين سيساهمون بشكل واضح في إثراء المادة العلمية للمؤتمر.

من جهته، أشار أمين سر جمعية التمريض مبارك العجمي الى أن مؤتمر الجودة في الرعاية التمريضية يعتبر ملتقى للعاملين في مجال التمريض من مختلف دول العالم، وذلك لتبادل الأفكار والتجارب الناجحة ومناقشة الممارسات الحالية والتحديات والإستراتيجيات التي تعمل على تحسين جودة الرعاية التمريضية، بالاضافة الى مواجهة التحديات المتعلقة بجودة الرعاية التمريضية، وتبادل الأفكار والخبرات المحلية والإقليمية والعالمية في مجال الجودة في الرعاية التمريضية.

وأضاف العجمي ان الجودة في الرعاية التمريضية تعد تحديا كبيرا، نظرا لما تشهده من جدال واسع على الصعيد الصحي العالمي، لافتا الى ضرورة الاهتمام بقطاع التمريض والارتقاء به لتعزيز جودة الرعاية الصحية ورفع كفاءة الهيئة التمريضية وفقا لأحدث المعايير الدولية وزيادة تبادل الخبرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال التمريض.

● عبدالكريم العبدالله

د.جمال الحربي مكرما المشاركين في المؤتمر (هاني عبدالله)

العجمي: ملتقى للعاملين في مجال التمريض من مختلف دول العالم

«الصحة»: لجنة لمضخات الأنسولين وأجهزة تحليل السكر المنزلية لمرضى السكر

شكلت وزارة الصحة لجنة لمضخات الأنسولين وأجهزة تحليل السكر المنزلية لمرضى السكر يرأسها مدير إدارة الهندسة الطبية م.فرح دشتي. وتختص اللجنة بدراسة أجهزة تحليل السكر المنزلية ومواصفاتها ومدى الحاجة لتوفيرها لمرضى السكر ووضع تصور وتنظيم لها، فضلا عن وضع أسس وشروط صرف مضخات الأنسولين للمرضى وتحديد احتياجات المستشفيات منها، ووضع الشروط والمواصفات الفنية لمضخات الأنسولين قبل طرحها على الشركات وأسس تقييم العروض من الناحية الفنية، علاوة على دراسة وتقديم العروض المقدمة من الشركات من الناحية الفنية طبقا لشروط الطرح ورفع تقرير لوكيل الوزارة.

الصباح: تدشين «المسح السمعي للمواليد» نهاية أكتوبر

أعلن رئيس مجلس أقسام الأذن والأنف والحنجرة رئيس مستشفى زين للأنف والأذن والحنجرة د.باسل الصباح عن البدء في تنفيذ المشروع الوطني للمسح السمعي للمواليد، مؤكدا أنه يعد إنجازا حقيقيا لأنه سيتيح الفرصة للتشخيص المبكر لعيوب السمع لدى حديثي الولادة واكتشاف حالات فقدان السمع الكلي أو الجزئي لديهم.

د. باسل الصباح

جاء في تصريح له للإعلان عن بدء تنفيذ المشروع والذي سيقوم بتدشينه وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله يوم الأحد الموافق 29 من شهر اكتوبر لعام 2013 بمركز غنيمة الغانم للأطفال الخدج التابع لمستشفى الولادة. وبين د. الصباح أن تطبيق هذا البرنامج سيتم من خلاله معرفة مستوى فقدان السمع الكلي أو الجزئي مبكرا وبالتالي سرعة التدخل الطبي والتقليل من تأخر الحالات المكتشفة، كما سيساعد على معرفة الحاجة الفعلية لعمليات زراعة القوقعة مما يهيئ توفير مستلزمات هذه النوعية مبكرا. وثمن في تصريحه الجهود الداعمة لوزارة الصحة، مشيدا في الوقت نفسه بوجود كفاءات طبية متميزة من شأنها تنفيذ هذا المشروع وفق خطة عمل تتماشى والخطة الإنمائية للدولة والتي تلتزم وزارة الصحة بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذها، مؤكدا ان هذا المشروع يعد أحد أهم نماذج اهتمامات وزارة الصحة بالتشخيص المبكر للأمراض المختلفة لتوفير الصحة للجميع والتحسين المستمر لجودة الخدمات الصحية.

● حنان عبد المعبود

أشار إلى أن مصالحهم متعطلة ويجب إجراء انتخابات الجمعية الطبية سريعاً

حياتي لتحصين الأطباء ضد الاعتداءات عليهم بقوانين مغلظة

أوضح اختصاصي أول باطنية ونائب رئيس الجمعية الطبية المنتخبة السابق د. أنور يعقوب حياتي أن مشاريع الأطباء المهنية قد تعطلت في السنوات الأخيرة جراء استمرارية اللامهنية من قبل إدارة الجمعية الحالية، وعدم اتخاذ وزارة الشؤون الإجراءات اللازمة لإنهاء مدة هذا المجلس والمنتفي الصفة والصلاحية منذ أمد ليس بقريب.

وأكد حياتي في بيان صحافي على أهمية المضي قدما في إجراء جمعية عمومية وانتخابات جديدة لاختيار مجلس إدارة يتفق ورغبات الأطباء وطموحاتهم المتعددة والمشروعة.

وفي سياق مرتبط، أعرب حياتي عن أسفه من حالات الاعتداءات المتكررة اللفظية والعنف على الأطباء في مقار عملهم من فئة أمنت العقوبة فتمادت في سوء الخلق، مناشدا جميع المسؤولين ذوي الصلة بتفعيل الدور التشريعي من خلال سن قانون يتلاءم مع جدية ظاهرة الاعتداء على الطبيب أثناء المهنة وخطورة تداعياتها المستقبلية من آثار سلبية على مقدم الخدمة الصحية، مؤكدا على وجوب تحصين الطبيب بسن قوانين وتشريعات مغلظة لفرض هيبته المهنية للاضطلاع بمهامه العلاجية بجميع التخصصات الطبية كما نبه على وجود مسودات ومذكرات حول هذا المشروع وأهمية تقديمها لجهات الاختصاص في ظل الصمت المريب لوزارة الصحة على مستوى الرقي بالكادر البشري العمود الفقري للمنظومة ومحور ارتكازه ألا وهو الطبيب.

د. أنور يعقوب حياتي

وعلى صعيد متصل طالب حياتي وزارة الصحة بإقصاء شركات التأمين عن منظومة التأمين ضد أخطاء وأخطار المهنة من خلال مخاطبة مجلس الوزراء بتعديل وثيقة القرار الصادر في عام 1989 بشأن إجبارية التأمين ضد أخطاء المهنة والذي عجزت وتقاعست وزارة الصحة عن تنفيذها خلال ما يقارب الربع قرن، داعيا الوزارة إلى تفعيل المشروع والذي أعدته قائمة الطبيب والمجلس المنتخب السابق والمبطل بضرورة إنشاء صندوق مستقل يخضع لوزارة الصحة تحت إشراف ومظلة وزارة المالية وبتناصف القسط السنوي على مقدم الخدمة بين الوزارة والطبيب وتأسيس مجلس إدارة يرأسه وزير الصحة وعضوية جمعيات المهن الطبية البشري،الأسنان، والصيادلة، وأحد الوكلاء ومن ينوب عن كلية الطب وإدارة التراخيص وشخصية طبية اعتبارية تختارها الإدارة لتوظيف المشروع على ارض الواقع لحماية الطبيب والمريض معا بحال حدوث الخطأ الطبي لا قدر الله.

وأضاف حياتي ان المشروع جاء بعد جهود مضنية مع قواعدنا الانتخابية المختلفة ونأمل تحقيقه، مشددا على ضرورة إقرار الكادر المالي والفني الجديدين وان هذا المشروع المهني يعتبر من أمهات المطالب الأساسية ولن نتهاون في تحقيقه بشتى السبل المتاحة ومختلف الوسائل المهنية الأصيلة.

● عبدالكريم العبدالله

الكندري: الممر المائي المزمع إنشاؤه عند ميناء مبارك يهدف إلى تسهيل حركة الناقلات من وإلى الميناء

قالت نائب مدير عام الهيئة العامة للبيئة لشؤون الرقابة البيئية بالوكالة سميرة الكندري ان الممر المائي الذي تعتزم وزارة الأشغال انشاءه عند ميناء مبارك الكبير، يهدف لتسهيل حركة الناقلات من والى الميناء، مبينة ان ورشة العمل جاءت بهدف عرض كيفية تنفيذ المشروع على الجهات المعنية بالدولة تمهيدا لدراسته واصدار الموافقات اللازمة لبدء التنفيذ بعد وضع ملاحظات الجهات المعنية عليه. وأضافت الكندري في تصريح صحافي أمس أن الهيئة العامة للبيئة شاركت مؤخرا، بورشة عمل نظمتها وزارة الاشغال العامة حول مشروع فتح ممر مائي خاص بميناء مبارك الكبير، ذلك بهدف الاطلاع على المشروع المقدم من الاشغال والوقوف عند المتطلبات البيئية لتنفيذ المشروع، ذلك بحضور عدد من جهات الدولة المعنية.

ولفتت الى ان الهيئة العامة للبيئة ركزت بشأن المشروع على نوعية وكمية الرواسب القاعية التي سيتم استخراجها خلال عملية حفر تعميق الممر وكيفية التخلص منها بطرق سليمة وعملية، لافتة الى ان وزارة الاشغال قدمت عدة تصورات حول كيفية استغلال هذه الرواسب منها استخدام تلك الرمال في تأهيل البيئة البحرية من خلال انشاء جزر اصطناعية بجانب الميناء كنوع من التعويض البيئي، موضحة ان الهيئة بدورها طرحت تصورا آخر للحل، يتضمن استخدام التربة التي تم استخراجها من عمليات حفر وتعميق الممر بعمليات انشاء ميناء مبارك الكبير وتدعيم تربته، خاصة في ظل وجود نقص كبير في كميات الرمال المطلوبة لعمليات التدعيم، هذا عدا كميات الرمال المطلوبة لمشاريع خطة التنمية التي تنفذها الدولة.

وأشارت الى أن الرمال التي سيتم استخراجها من الممر هي رمال طينية أساسا لكن في حال تمت دراسة اعادة استخدامها بطريقة فنية يمكن استغلال جزء منها في عمليات تدعيم التربة بميناء مبارك، وجزء آخر للأعمال البيئية الأخرى، لافتة الى أن الهيئة تواجه مشكلة في كثرة الطلبات على انشاء دراكيل لاستخراج الرمال بهدف سد النقص الذي تحتاجه مشاريع الدولة كمشروع ميناء بوبيان وجسر جابر، والمدن السكنية مثل مدينة الحرير والمطلاع وغيرها، مؤكدة ان الهيئة لا يمكنها فتح دركال رمل لكل مشروع تنموي.

وأعربت الكندري عن أملها بأن يخرج المكتب الاستشاري العالمي المكلف بدراسة انشاء الممر المائي في بوبيان، بحلول علمية لكيفية التخلص من الرمال القاعية، خاصة ان المكتب الاستشاري نفذ مشروعا مماثلا في قطر سابقا.

● دارين العلي

حفاظا على حقوق ومصالح الغير

الزمانان يدعو من بحوزتهم وكالات لمواطنين متوفين إلى تسليمها لإدارة التوثيق بـ «العدل»

د. بدر الزمانان

دعا وكيل وزارة العدل لشؤون التسجيل العقاري والتوثيق د. بدر الزمانان المواطنين الذين بحوزتهم وكالات عن أشخاص متوفين إلى المسارعة لتسليمها لإدارة التوثيق بمجمع الوزارات ـ بلوك 14، محذرا من أن استخدامهم لهذه الوكالات يعرضهم للمساءلة القانونية وإحالتهم للنيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيالهم.

وقال د. الزمانان إن ما دفع وزارة العدل إلى اتخاذ ذلك الإجراء وتوجيه تلك الدعوة هو الحرص والحفاظ على مصالح المواطنين وحقوق الغير التي يجب الحفاظ عليها وعدم العبث بها ومنع أي طرف من الوقوع في ذلك الخطأ المجرم قانونيا، وأشار د. الزمانان إلى انه تفاديا للحيلولة دون استخدام البعض لهذه الوكالات المتعلقة بأطراف متوفين فإنه تم التعاون بين هيئة المعلومات المدنية وقطاع تكنولوجيا المعلومات بوزارة العدل عبر الربط الآلي المباشر بين سجل الوفيات وإدارة التوثيق بالعدل مما يتيح للموظف مباشرة الاستعلام عن صاحب التوكيل والتأكد مما إذا كان الموكل على قيد الحياة أم لا وذلك قبل الشروع في إنجاز أي معاملة.

● أسامة أبو السعود

الكويت تقدم 3 أوراق عمل في المؤتمر المنعقد بالدوحة

المطاوعة: رؤساء المحاكم العليا في «التعاون» يبحثون دور القضاء في توفير الأمن الأسري

الدوحة ـ كونا: أعلن نائب رئيس محكمة التمييز المستشار يوسف المطاوعة أمس عن مشاركة الكويت بثلاث أوراق عمل في المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية تتطرق إلى الأمن الأسري واتفاقيات الاستثمار الدولية والمحاكم المتخصصة.

وقال المطاوعة لـ«كونا» إن مشاركة الكويت في المؤتمر تأتي من تقديرها لأهمية مثل هذه الاجتماعات وما يطرح فيها من موضوعات إضافة إلى أنه يشكل مظهرا من مظاهر التعاون العربي المشترك في المجال القضائي. وأوضح أن الوفود العربية المشاركة تستهدف من تلك الاجتماعات تبادل الخبرات والرؤى حول الموضوعات المختلفة التي تهم الجهات القضائية، مبينا أن هذا المؤتمر سبقه ثلاثة مؤتمرات عقدت في الإمارات والمغرب والسودان وتطرقت إلى موضوعات قضائية وقانونية مختلفة في المحاكم العليا في الدولة العربية وهي محاكم النقض والتمييز والتعقيب على مختلف مسمياتها عربيا.

وذكر أن مؤتمر الدوحة سيبحث ثلاثة محاور أولها يكمن في دور القضاء في توفير الأمن الأسري والذي يتطلب البحث في قوانين الأحوال الشخصية ومدى معالجتها لمشكلات الأسرة وكيفية تكوينها وآثار الزواج بالنسبة للزوجين والاولاد في حين يتناول المحور الثاني دور القضاء في الاتفاقيات الدولية للاستثمار ويتناول المحور الثالث المحاكم المتخصصة.

وقال المطاوعة إن الورقة الأولى التي قدمتها الكويت تتطرق إلى دور القضاء في توفير الأمن الأسري والتي استعرضت فيها دور الأسرة وأهميتها في الدستور الذي يعتبر الأسرة أحد مكونات المجتمع حيث أوكل الى المشرع تنظيم امورها بصدور قانون الاحوال الشخصية عام 1984 لينظم العلاقة بين الزوجين في كيفية انعقاد الزواج وآثاره والفرقة وحقوق الاولاد والحضانة والنسب وغيرها.

وافاد بان الورقة تتطرق الى دور مركز اصلاح ذات البين في الكويت وهو مركز اقرب الى الاصلاح الاجتماعي من القضائي، مضيفا ان تلك الخطوة تسبق اللجوء الى المحاكم اضافة الى عرض تجربة الكويت في ضرورة ان يلجأ الزوجان قبل الزواج الى الفحص الطبي لتلاشي حدوث امراض وراثية. واوضح ان محور الامن الاسري يتطرق ايضا الى مشكلة الاتجار بالاطفال او البشر التي تعانيها بعض الدول، مبينا ان هذه المشكلة مرتبطة بالمستوى المعيشي والاقتصادي التي قد توجد في مجتمعات خلاف مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي.

وعن الورقة الثانية ذكر المستشار المطاوعة أنها تتطرق إلى دور القضاء في إنفاذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستثمار بما في ذلك المصادقة على هذه الاتفاقيات من الجهات المختصة ودور المحكمة المختصة في تفسير الاتفاقيات واحكامها إضافة الى دورها في حماية الدستور او النصوص الوطنية وعدم تعارضها مع تلك الاتفاقيات. واضاف ان الكويت ستعرض في الورقة تجربة قانون سوق المال في الكويت وتسهيلات الاستثمار الاجنبي فيه اضافة الى المحاكم والدوائر التي تختص بقضايا أسواق المال بشكل عام.

وقال المطاوعة ان الورقة الثالثة تناقش موضوع المحاكم المتخصصة مبينا ان الكويت تؤيد بشدة وجود مثل هذه المحاكم وهناك مشروع مطروح على مجلس الامة بخصوص المحاكم الاقتصادية ومحاكم الاسرة.

وأوضح أن الهدف من ذلك هو أن ينظر في القضايا المتخصصة قاض معين ولا تتشعب تلك القضايا في مختلف الدوائر والمحافظات وبالتالي يسهل التعامل معها.

وذكر أن المؤتمر سيتطرق أيضا إلى موضوع آخر نوقش في المؤتمر السابق ويتعلق بتشكيل لجنة لإعداد مشروع النظام الأساسي لاتحاد المحاكم العليا العربية، مبينا أنه تم إعداد مشروع مبدئي ينظم إنشاء هذا الاتحاد. وفي هذا الإطار، قال المطاوعة ان الكويت أعدت مشروعا متكاملا حول النظام الأساسي لاتحاد المحاكم العليا العربية، متمنيا تبني هذا المشروع في الاجتماع.

وعن وجود اتفاق بين الدول الخليجية فيما يتعلق بقضايا شبكات التواصل الاجتماعي كتويتر أوضح أن هذا الأمر له جانبان، الأول تقني وهذا لا يمكن التحكم فيه باعتبار أن المستقبل أو المنظم أو الخادم لهذا الموضوع كله ليس بيد أي دولة بل محكوم بأمور فنية لا يمكن لاحد فرض سيطرته عليها. وقال إن الجانب الآخر يرتبط بالحريات العامة التي كفلها الدستور وبين النظام العام لإيجاد تشريعات تغلظ عقوبة إساءة استخدام هذه الشبكات، مشيرا إلى أنه متى ما وجدت هذه التشريعات التي نطالب بإصدارها يمكن منح المحاكم دورا في الرقابة وضبط أو ترشيد استخدام تلك الوسائل. وبالإضافة إلى المستشار المطاوعة، يضم وفد الكويت المشارك في المؤتمر، وكيل محكمة التمييز المستشار د. عبيد العجمي ومدير إدارة مكتب رئيس المجلس الأعلى للقضاء أحمد الوهيب.

المستشار يوسف المطاوعة

«حماية البيئة» تطلق برنامجاً توعوياً وتثقيفياً لطلبة المدارس

تعتزم لجنة حماية الحياة الفطرية في جمعية حماية البيئة تنظيم برنامج توعوي وتثقيفي لطلبة مدارس وزارة التربية، متضمنا زيارات مكثفة لمعرض صور الحياة الفطرية في الكويت والذي نظمته مؤخرا.

وفي تصريح صحافي قالت مقرر اللجنة نوف الحشاش إنه استكمالا لفعاليات وأنشطة معرض صور الحياة الفطرية في الكويت والذي نظمته اللجنة مؤخرا، فإنها تعتزم إطلاق برنامج زيارات طلابية لطلبة مدارس وزارة التربية، مؤكدة أن الأمر تجاوز مرحلة الإعداد للبرنامج والتجهيز إلى مرحلة التنسيق مع الوزارة بهذا الخصوص.

وأوضحت أن المعرض يتضمن 114 صورة من مختلف الكائنات الفطرية في البلاد، متضمنة البيئة البرية والبحرية من نباتات وحشرات وحيوانات وطيور، لافتة إلى أن فريقا من أعضاء اللجنة المتخصصين سيقومون بالشرح للطلبة عن تصنيف تلك الكائنات وموائلها وأماكن وجودها وأهميتها للنظام البيئي واستدامته.

وأضافت الحشاش أن اللجنة ستعد كتيبا يتضمن شرحا لجميع الصور المشاركة في المعرض فيما ستتم كتابة نبذة عن الحياة الفطرية وكتابة تصنيف الكائن ونبذة عن أماكن وجوده في الكويت، فضلا عن اسم المصور ليكون الكتيب مرجعا تعليميا وتثقيفيا للطلبة، بالإضافة إلى تشجيع المصورين على توثيق مظاهر الحياة الفطرية في البلاد. كما أن لجنة حماية الحياة الفطرية ستعقد ندوة حول تأثير ظاهرة الجفاف على الحياة الفطرية في الصحراء الكويتية بنهاية شهر أكتوبر المقبل يحاضر فيها نخبة من الاختصاصيين المعنيين بالحياة الفطرية والتصحر والعلاقة بينهما.

● دارين العلي

نوف الحشاش